كلمةُ التَّحرير

يصـــدر العدد الثالث عشر من مجلة التجديد والمسلمون في فزع، مُحدقٌ بهـــم، خـــائفون ويترقبون، لا يدرون ماذا سيحصل بهم في زمن فقدوا فيه صناعة الحدث، فأقبل بعضهم على بعض يتلاومون!

في كـــل مكان، في المقاهي، في ورشات العمل، في قاعات الدرس، وفي أروقة الجامعات... سؤال واحد على ألسنة الجميع: ما الذي حصل لنا؟ لماذا نحن عاجزون كلَّ هذا العجز؟

ســـقطت كلُّ الأقنعة وتساوى الجميع، مثقفون وسياسيون وجنود، صار كلُّهـــم مـــن القواعد التي اتكأت عليها "القواعد". كلُّ شيءٍ في العالم يتغير، ونحـــن لم نخرج بعد من دائرة الأسئلة التي أثيرت منذ قرنين من الزمان، ولا زالت هي الأسئلة، ألعلَّة مخصوصة فينا؟ لقد عجز خيالنا عن تصوُّر النتائج التي يمكن أن تحصل لغياب التفكير في امتلاك أسباب الفعل الحقيقية، فعندما غاب الفعل، أو بالأحرى عندما اكتشفنا أننا غير قادرين على الفعل هالَنَا الأمر.

لم تكن أفعالنا في معظمها - دولاً وأحزاباً وأفراداً - أكثر من جمع غير عاقل لردَّات فعل متتالية يحكمها منطق يتحكَّم فيه غيرنا. تعالت أصوات المسلمين

بالدعاء يسألون رحمة ربِّهم ونصراً تأخر وصوله ﴿... مَسَّتْهُمُ البَأسَاءُ والضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِيْنَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللهِ أَلاَ إنَّ نَصرَ اللهِ قَرِيْبٌ﴾ {البقرة: ٢١٤}؛ ويتساءل البعض، شفقة وجَزَعاً لماذا لا يُستجاب لنا؟ وهم يتلون القرآن: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيْمُ القَوَاعِدَ مِنَ البَيْتِ وَإِسْمَاعِيْلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيْعُ العَلِيْمُ﴾ {البقرة: ١٢٧}، اللهُ وحده يعلم متى وكيف يستجيب للمخلصين العاملين، ولكن ليس للعباد إلاَّ أن يعملوا ويرفعوا القواعد، فشرط الاستجابة العمل والإخلاص فيه، هكذا كان الأمر في سيرة أبينا إبراهيم وابنه إسماعيل عليهما السلام ومن جاء بعدهم من الأنبياء.

وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة، فإن هذه الأمة لم تخرج يوماً عن دائرة الاهتمام والتخطيط. أليس هذا أمراً مفارقاً؟ نعم، قد يبدو في ظاهره ما يوحي بذلك، ولكن هذه الأمة تملك مقومات البقاء والاستمرار. قد تُسلب أسباب الفعل، ولكنها مُحال أن تفنى؛ وذلك ممَّا هوَّن سرّ الإحاطة بها من كلِّ جانب.

ليست هذه المرة الأولى، ولن تكون المرة الأخيرة التي تتعرض فيها الأمة للاستباحة، فقد كانت دائماً عرضة للاستهداف والنهب، وليس في هذا الأمر ما يثير العجب، فالمنطق الذي يحكم كلَّ حضارة جحودية متفوقة هو البحث عن أسباب استمرار قوتها، ولا يهمُّ بعد ذلك إن كانت هذه الأسباب موافقة أم مخالفة لمبادئ حقوق الإنسان - الوجه الباسم لحضارة الغرب -، المهم أن تظل السيادة لنمط الحياة الذي أوجدته، وللقيم وللتصورات التي تثبتها؛ فلا ينفعنا أن نتباكى وأن نتظلَّم، وأن نتعجب من التعامل الذي تعاملنا بها هذه الحضارة.

نكاد نقول إن ذلك من طبيعة الأشياء لأن منطق القوى المهيمنة يفرض أن يكون العالم منقسماً إلى قسمين: قسم ينتج ويغرق الأسواق العالمية

بمنتجاته وسلعه بأموال وإمكانات الدول الضعيفة، وقسم يستهلك. هل نتصور أن الدول الغربية المتفوقة ستكون قادرة على حماية المكاسب الاجتماعية التي حققتها في مجتمعاتنا إذا اختل هذا التوازن وأصبح الجميع قادراً على الإنتاج والمنافسة؟.

لا شكَّ أنَّ هناك في المجتمعات الغربية من يعمل بكل صدق من أجل السلام ودفع شبح الحرب، ولكنَّ الأمر الجامع بين دعاة السلم ودعاة الحرب هو ذلك الخوف من المستقبل: كيف يمكن أن نضمن استمرار استنزاف خيرات المجتمعات الضعيفة فنضمن بذلك العيش في مجتمعات الوفرة، في الوعي العام لمجتمعات الرفاه المادِّي؟ المعادلة سهلة: السيطرة على مصادر الطاقة تعني السيطرة على ظاهرة البطالة المتفشية، وتعني ضرائب منخفضة، وإمكانات إضافية للتمتع بالإجازات الصيفية... سيكون من سخف التفكير إذا تصورنا أن في أجندة القادة الغربيين مسالمين ومحاربين. ضرورة العمل من أجل أن تعيش الشعوب الإسلامية في أمن وسلام واستقرار لأنهم يعلمون - وبحكم تجربتهم - أنَّ الأمان السياسي، والسلم الاجتماعي يؤديان بالضرورة إلى حالة من الاستقرار، ويمكِّن هذه الدول من تحقيق أهدافها الاستراتيجية ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي والتفوق العلمي، ولذلك يجب أن تظلَّ هذه الشعوب في المربع الأول، وأن يستمر الحريق مشتعلاً بين الأنظمة السياسية ومجتمعاتها، وعندما تُتعب الحروب الأهلية أصحابها، ويلوح في الأفق إمكان التوافق على السلم، ووضع السلاح المستورد يتمُّ إذكاء هذا الحريق من جديد.

إنَّ فهمُ هذه المسألة لا يحتاج إلى عناء كبير فقد أصبحت - وبفعل تكرارها ورتابة فصولها - الحصيلة العامة لوعينا الشعبي، ومع ذلك فكم من مرة وقع قادة السياسة وقادة الفكر عندنا في هذا الفخ. وليس معنى ذلك

أننا نساوي بين موقف المسالم وموقف المحارب؛ إذ لا يخفى على نبيهٍ أنَّ الاستراتيجية السلمية استراتيجية يحكمها منطق المصالح المتبادلة حتى وإن كانت غير متكافئة، وأنَّ الاستراتيجية القائمة على الحرب يحكمها منطق الانتقام، وحبُّ الدمار، والتسلط على الآخرين، ولكن روح الاستراتيجيتين يحكمها منطق النهب، ولكن بأشكال مختلفة.

اتسمت ردَّة أفعالنا بحالتين: اندفاع يُعوزه التفكير، وانغماس في الواقع إلى حدِّ السيولة القاتلة، وعلى الرغم من تعارضهما الشكلي فإنَّ جوهرهما واحد ولا يؤديان إلاَّ إلى نتيجة واحدة. قد توحي الحالة الأولى بشيء من اليقظة، ولكن عند النظر يتبيَّن أن الفعل الذي ينطلق دون أن يسبقه وضوح نظري يحدِّد الأهداف، ويدرس الإمكانات المادية الضرورية لقيامه، ويقدر تقديراً محكماً لنتائجه الممكنة ليس إلاَّ نوعاً من الانتفاخ الصوري الذي يوهم أصحابه أنهم على بسطة من الجسم تمكنهم من التمكين، ولكن سرعان ما يكتشفون الحطام الذي خلَّفه عملهم الأرعن فيهربون إلى الواقع وينغمسون في لذاته، وهكذا من نشوة قوةٍ مزعومة إلى نشوة شهوة محمومة... لأجل ذلك يصعب الحديث عن تراكمٍ للتجربة عندنا فلا يحصل التغيير النوعي في أوضاعنا؛ فأفعالنا لا تضيف شيئاً إلى ما تحقَّق، ولكنها تنسف ما تبقَّى.

إنَّ التحدي الأكبر الذي نواجهه لا يتمثل في التخطيط الذي يقوم به أعداؤنا ضدنا، ولكن في عدم قدرتنا على التخطيط طويل المدى، وعلى ترشيد أعمالنا لنتحكم في تطورها، والتبصر لحماية ما تحقق عندنا من نتائج؛ ولن يكون ذلك ممكناً إلاَّ إذا تحقق الحدُّ الأدنى من الاستقرار الذي يسمح لنا بتطوير قدراتنا العلمية والاقتصادية، وليس الاستقرار الناتج عن الخوف الذي يجعل المجتمع في حالة شلل كلية. ولكن علينا أن نسأل أنفسنا لماذا أصبح

الاستقرار عندنا ناتجاً عن الخوف من بطش السلطة وليس استقراراً تكون نتيجته فعالية السلطة والمجتمع والتعاون على إنجاز عملية الإصلاح؟!

لا شكَّ أنَّ هناك أسباباً عدة لا مجال للخوض فيها في هذا الإطار، ولكننا نقدر أنَّ من أهمها أننا لم نفهم بعد أنَّ القيادة السياسية التي تتمكن من الوصول إلى السلطة تجعل من أولى أولوياتها ضمان استمرارها في السلطة لأطول فترة ممكنة، ولا فرق هنا بين قيادة سياسية مدنية، أو عسكرية لائكية أو دينية؛ الفرق الوحيد هو أنَّ بعضها يبحث عن أسباب الاستمرار في ضوء ما يسمح به الدستور، وقلة من هذا البعض تجعل الاستحقاق أساساً للاستمرار ولن يكون ذلك ممكناً - على ندرة إمكانه - إلاَّ إذا التزمت السلطة بتحقيق الأهداف التي وعدت بها في برنامجها الانتخابي، البعض الآخر يفسر مواد الدستور في ضوء هذه الأولوية، فتكون هي الحاكمة، فيتم تعديلها وتغييرها بحسب مقتضياتها ويسخِّر كلَّ طاقات الدولة لخدمة هذا الغرض، وتصبح حكوماتها لا تفهم إلاَّ منطق القوة والبطش على شاكلة حكومة بلقيس التي ورد ذكرها في القرآن الكريم، ولكنها في حالاتها المعاصرة تنقصها بلقيس العاقلة: ﴿ قَالَتْ يَا أَيُّهَا المَلأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْراً حتَّى تَشْهَدُون * قَالُوا نَحْنُ أُولُوا قُوَّة وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيْدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فَانْظُرِي مَاذَا تَأْمُرِيْنَ﴾ {النَّمل: ٣٢ - ٣٣}.

وبما أنَّ أغلب حكومات العالم الإسلامي من هذا النوع، وخاصة تلك التي لبست لُبوس الجمهورية، وليس لها إلاَّ الاسم، فمن العبث مطالبتها بالتنحي عن السلطة فإنَّ ذلك يزيد من تعلقها الجنوني بها، ولكن الحاكم مهما كان مستبداً فإنَّه بحاجة - لكي يحكم - أن يستعين بنخبة مثقفة؛ فالنخبة المثقفة، علماء ومفكرين، لها أهمية خاصة في تطوير واقعنا السياسي، وفي تحقيق السِّلم الاجتماعي الذي يحوِّلُ الاستقرار إلى استقرار فضاء منتج وفعَّال، فلا تكون مشرِّعة ومنفذة لطغيان السلطة، ولا تكون أيضاً مندفعة إلى الرفض فتعطل كلَّ

شـــيء، ولكـــنها تكون قيِّمة على احترام مبادئ الحق والعدل، فيصبح فعلها السياسي مشروطاً بالتزام السلطة باحترام تلك المبادئ.

ومن المؤكد أنَّ الاستجابة لن تكون فورية ولن تكون كاملة، فمثل هذه القيم تترسخ بشكل تدريجي وتراكمي، لأنَّها تُبنى على الثقة المتبادلة، وهذا أمر عزيز المنال في ظروفنا الراهنة. ومن هنا تأتي أهمية دور العلماء والمفكرين في ترسيخ مبدأ احترام الحقوق العامَّة، فلا يكونون عوناً للظالم على المظلوم بأيـــة حجة كانت، ولا يساومون في مبادئهم فيكونون بذلك قادرين على إطفاء الحريق، وإبعاد شبح الفتنة المعطِّلة لكل فعل رشيد.

فـــإذا كنا اليوم عاجزين عن الفعل فلأننا عجزنا بالأمس عن النظر، وما نشهده اليوم من حالات الضعف ما هي إلاَّ مظاهر لأسباب أعمق. هل يعني ذاك أن نستســـلم ونرفع الأعلام البيض مرحِّبين بالغزاة؟ لا أبداً... وإن كنَّا نعتقد أنَّ الاستسلام - إذا كان عملاً حرّاً وفعلاً مختاراً في ضوء ما تسمح به إمكاناتنا - لم يعد في هذه الحالة يحمل صفة الاستسلام، بل قد يكون بداية الفعـــل الهـــادف فلنكن على وعي أنَّ ما يمكن أن نقوم به لردِّ العدوان لا يتعدَّى مرتبة الإسعافات الأولية والضرورية؛ فإنقاذ الغريق الذي نال العطب من باخرته لا يغيِّر من حالة الباخرة شيئاً.

إذاً لا يمكن إصلاح العطب إلاَّ بتحقيق الحدِّ الأدنى من التوافق السياسي، والحـــدِّ الأدنى مـــن الـــتعاون الاقتصادي، وأن يستعيد المسلمون كرامتهم المســـلوبة ويســـتعدوا لما بعد الحرب. يقتضي ذلك القبول تحمُّلَ الضربات الأولى والـــتي ســـتكون موجعة، والتخطيط لحرب الإرادة والنفس الطويل. لـــيس بإمكاننا مواجهة العدو إلاَّ بالأسلحة التي لا يملكها، فماذا استطاعت الآلة الحربيَّة الإسرائيليَّة المتطورة أن تفعل أمام صُمُود الشعب الفلسطيني؟